مجلة بحوث الإعلام الرقمي

دورية علمية محكّمة تصدر عن كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال - جامعة السويس

• الاتجاهات الحديثة في بحوث التسويق بالمؤثرين
د. مروة عيد محمد

• الجمهور والتكيف مع التكنولوجيا: تحليل اتجاهات الجمهور نحو تقبل تطبيقات الواقع الافتراضي في الصحافة
د. نهاد شلبي

• مدى إلمام الأسرة بمزايا الرقابة الأبوية عبر الإنترنت
د. ماجد دياب الزبير وآخرون

• الأنشطة الرقمية لجماعات الإعلام المدرسي وأثرها على تطوير المهارات التواصلية لديهم
أ. نشوى عزت، أ.د. محمد رضا وأ.م.د. وائل مخيمر ود. هالة غزالي

• تحديات توظيف القيادات الرقمية في إدارات العلاقات العامة وأثرها على استدامة المرونة التنظيمية
أ. أميرة عبد العال رجب البسيوني

• تقرير عن المؤتمر العام السادس لنقابة الصحفيين المصرية
أ. م. د. حسين ربيع

• Undergraduate Students› Use of Social Media and Its Relationship to Their Digital Citizenship and Digital Identity
Dr. Ahmed Gamal Hassan

العدد الخامس: أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٤

مجلة بحوث الإعلام الرقمي

العدد الخامس: أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٤

Digital Media Research Journal

Quarterly Scientific Journal issued by

The Faculty of Media and Communication Technology - Suez University

The 5th Issue
Oct. - Dec.
2024

مجلة بحوث الإعلام الرقمي

دورية علمية محكّمة

تصدر عن كلية الإعلام

وتكنولوجيا الاتصال

جامعة السويس

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أحمد فاروق رضوان	الأستاذ بكلية الإعلام - جامعة الشارقة - الإمارات
أ. د. أمين سعيد عبد الغني	العميد السابق لكلية الإعلام - جامعة السويس
أ. د. حمدى حسن	الأستاذ بكلية الإعلام - جامعة مصر الدولية
أ. د. سامي الشريف	عميد كلية الإعلام - الجامعة الحديثة
أ. د. سهير صالح	عميد المعهد الدولي العالي للإعلام بأكاديمية الشروق
أ. د. السيد بهنسي	الأستاذ بكلية الإعلام - جامعة عين شمس
أ. د. عادل عبدالغفار	رئيس الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام
أ. د. عادل فهمي	الأستاذ بكلية الإعلام - جامعة القاهرة
أ.د. عبد الرحمن بن نامي المطيري	الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
أ. د. عبد الرحمن محمد الشامي	الأستاذ بقسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة قطر
أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي	الأستاذ بكلية الخوارزمي الجامعية التقنية - الأردن
أ.د. محمد رضا أحمد	الأستاذ بكلية الإعلام - جامعة السويس
أ. د. محمد شومان	عميد كلية الإعلام - الجامعة البريطانية بمصر
أ. د. محمد سعد	الأستاذ بقسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة المنيا
أ. د. مني الحديدي	الأستاذ بكلية الإعلام - جامعة القاهرة
أ. د. هويدا مصطفي	عميد كلية الإعلام - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

مجلة بحوث الإعلام الرقمي
دورية علمية محكّمة تصدر عن
كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال- جامعة السويس

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أ. د. أشرف جلال

مساعدو رئيس التحرير

أ. د. حسن علي محمد

العميد الأسبق لكلية الإعلام - جامعة السويس

أ. د. عبد الله بن محمد الرفاعي

عميد كلية الإعلام والاتصال الأسبق

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

أ. د. علي عقلة نجادات

عميد كلية الإعلام - جامعة البترا - المملكة الأردنية

أ. د. مناور بيان الراجحي

الأستاذ بقسم الإعلام - كلية الآداب - جامة الكويت

مدير التحرير

أ. م. د. السيد عبد الرحمن علي

سكرتير التحرير

د. رباب حسين العجماوي

السكرتير الإداري

أ. سارة خليل

الآراء الواردة بالبحوث المنشورة في هذه المجلة تعبّر عن أصحابها فقط

المراسلات:

ترسل المراسلات باسم الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير - كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال – جامعة السويس- السويس- مدينة السلام (١).

تليفون: 0623523774

البريد الإلكتروني: dmrjournal@media.suezuni.edu.eg

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 24417 / 2023

الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: ISSN: 2812-5762

أهداف المجلة:

- الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في مجالات البحوث والدراسات في مجالات تخصص الإعلام الرقمى المختلفة.
- نشر البحوث العلمية المبتكرة، التي يعدّها أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية والعربية، والباحثون في المجالات العلمية لتخصص الاعلام الرقمى.
- توفير فرصة التقويم العلمى للبحوث من خلال إخضاع البحوث للرأي العلمي الذى يأخذ على عاتقة تقويم الجوانب العلمية والمنهجية في البحث العلمي.
- معالجة القضايا المعاصرة في إطار البحث العلمى، وتوظيفها في خدمة المجتمع، وخدمة القضايا الجوهرية التي تأسست من أجلها المجلة، وعلى رأسها التحول الرقمى.
- رصد ومتابعة اتجاهات البحث العلمى، من خلال الوقوف على النتائج العلمية للبحوث التي تصدرها المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة.
- اهتمامات المجلة:
- تعنى المجلة بنشر:
- البحوث العلمية الرصينة في مجالات تخصص الإعلام الرقمى.
- البحوث والدراسات النقدية التي تتصل بالإصدارات في مجالات التخصص التي تعنى بها المجلة.
- البحوث والدراسات العلمية المعنية بمعالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة في المجتمع، وخصوصًا التحول الرقمي.
- البحوث والتقارير والترجمات العلمية، وعرض الكتب الجديدة في مجال الإعلام الرقمي ومراجعتها.
- التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية في تخصص الإعلام الرقمي في مصر والعالم العربي والعالم.

قواعد النشر:

- أن تكون البحوث متخصصة في مسألة من المسائل التي تهتم بها المجلة.
- أن تكون البحوث متّسمة بالعمق والأصالة، بحيث يضيف كل بحث جديداً إلى المعرفة.
- أن تكون البحوث موثقة من الناحية العلمية بالمراجع والمصادر والوثائق.
- تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
- أن يقر صاحب البحث بأن بحثه عمل أصيل له وليس مشتقاً من رسالتي الماجستير والدكتوراه العائدتين له.
- ألاّ يكون البحث قد سبق نشره، ويقدم الباحث تعهداً بذلك.
- ألاّ يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة كلية الإعلام جامعة السويس إلاّ بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
- موافقة المؤلف على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
- أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردّ سواء أنشرت أم لم تنشر.
- يُمنح الباحث نسخة واحدة من العدد المنشور فيه بحثه مع خمس مستلات منه.

متطلبات النص المقدم للنشر:

- يجب ألاّ يزيد عدد صفحات البحث عن (٣٠ صفحة) بما فيها الأشكال والصور والجداول والمراجع)بمقاس A4 / أو حوالي ٩٠٠٠ كلمة).
- يذكر اسم المؤلف وعنوانه الحالي بعد عنوان البحث مباشرة مع ذكر عنوانه، ومرتبته العلمية، وبريده الإلكتروني.
- تقدم البحوث مكتوبة بخط Arabic Simplified حجم (١٤) للنصوص في المتن، وبالخط نفسه بحجم (١٢) للهوامش في نهاية البحث، وتكون الهوامش (٢,٥ سم) من كل طرف.

- تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في متن البحث، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود ُوترقم ترقًيما متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية في أسفلها.
- تُدرج الجداول في متن البحث وتُرقم ترقيمًا متسلسلاً وُتكتب أسماؤها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية ُفتكتب أسفل الجدول.
- تُذكر الهوامش آخر البحث، وتُذكر بعدها مباشرة قائمة المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً.
- يجب أن يحتوى البحث على ملخص وافٍ بحدود (١٥٠-٢٠٠) كلمة باللغة المكتوب فيها البحث، وملخص وافٍ أيضًا بحدود (١٥٠-٢٠٠) كلمة باللغة الإنجليزية، وُيكتب الملخصان في صفحتين مستقلتين.
- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمى باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية عند وروده أول مرة، ُويكتفى بعد ذلك بكتابته باللغة العربية.

فهرس المحتويات

- الاتجاهات الحديثة في بحوث التسويق بالمؤثرين

د. مروة عيد محمد ١

- الجمهور والتكيف مع التكنولوجيا: تحليل اتجاهات الجمهور نحو تقبل تطبيقات الواقع الافتراضي في الصحافة

د. نهاد شلبي ١٠٧

- مدى إلمام الأسرة بمزايا الرقابة الأبوية عبر الإنترنت

د. ماجد دياب الزبير وآخرون ١٤١

- الأنشطة الرقمية لجماعات الإعلام المدرسي وأثرها على تطوير المهارات التواصلية لديهم

أ. نشوى عزت، إشراف: أ.د. محمد رضا وأ.م.د. وائل مخيمر ود. هالة غزالي ١٧٧

- تحديات توظيف القيادات الرقمية في إدارات العلاقات العامة وأثرها على استدامة المرونة التنظيمية

أ. أميرة عبد العال رجب البسيوني ٢٠٣

- تقرير عن المؤتمر العام السادس لنقابة الصحفيين المصرية

أ. م. د. حسين ربيع ٢٢٩

- عرض كتاب: الوسائط المتعددة: كيف يمكن للأدوات الرقمية تحسين سرد القصص الصحفية؟

أ. نورهان ربيع، وإشراف أ. م. د. حسين ربيع ٢٣٩

- عرض كتاب: جودة الأخبار في العصر الرقمي

عرض: أ. يمنى سامح، وإشراف: أ. م. د. حسين ربيع ٢٦١

فهرس المحتويات

• Undergraduate Students› Use of Social Media and Its Relationship to Their Digital Citizenship and Digital Identity

Dr. Ahmed Gamal Hassan 287

مقدمة العدد

"أما قبل"

ويستمر تتابع إصدار أعداد جديدة من «مجلة بحوث الإعلام الرقمي»، المجلة العلمية المحكمة المتخصصة في مجال بحوث ودراسات الإعلام الرقمي، والصادرة عن كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال بجامعة السويس، فقد وصلنا إلى العدد الخامس، ويأتي هذا العدد مع استقبال الدفعة الثانية من المتقدمين للدراسة في الدراسات العليا في الكلية، تحديدًا في برنامج الماجستير: «الإعلام الرقمي».

كما يأتي هذا العدد مع انضمام المجلة إلى «دار المنظومة»، وهي من الرواد في قواعد المعلومات العربية.

علمًا بأن المجلة كانت قد انضمت سلفًا ـ كما ذكرنا من قبل في العدد الرابع ـ إلى «بنك المعرفة المصري»، وتم إنشاء موقع إلكتروني خاص بالمجلة، على الموقع الإلكتروني لبنك المعرفة، مع الدوريات العلمية المتخصصة الرائدة في الإعلام في مصر؛ ومن ثم تم استكمال إجراءات تقييم المجلة، وحصولها على درجة تقييمية متقدمة.

وكما تنوعت وتعددت بحوث ودراسات الأعداد السابقة وعروض الكتب المختلفة فإنه أيضًا تتنوع البحوث والدراسات التي سيقدمها العدد الحالي، العدد الخامس، من بحوث ودراسات عربية وأجنبية، سواء من مصر أو الدول العربية، وكذلك هناك عروض لبعض الكتب العلمية.

وعليه، يتصدر البحوث والدراسات المنشورة في هذا العدد بحث قيم بعنوان: «الاتجاهات الحديثة في بحوث التسويق بالمؤثرين»، للدكتورة مروة عيد محمد أحمد فؤاد اللاوندي؛ مدرس العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام بنات جامعة الأزهر، ثم بحث قيم آخر تحت عنوان: «الجمهور والتكيف مع التكنولوجيا: تحليل اتجاهات الجمهور نحو تقبل تطبيقات الواقع الافتراضي في الصحافة»، للدكتورة نهاد شلبي؛ أستاذ الإعلام المساعد (منتدب) بكلية الآداب والعلوم جامعة قطر.

ومن جامعة جدة بالمملكة العربية السعودية يأتي بحث بعنوان: «مدى إلمام الأسرة بمزايا الرقابة الأبوية عبر الإنترنت»، للدكتور ماجد دباب الزبير دباب؛ أستاذ التصميم الجرافيكي المشارك بجامعة جدة، وفريق العمل: أ. تاله محمد عبدالله ال دخيل الله الغامدي، وأ. رغد صالح عبد الرحمن عبدالله الروعه الزهراني، وأ. مايا تركي عبد العزيز غندوره، وأ. مناي صالح احمد عثمان العباسي السيد، أ. نبراس عبد الرزاق محمد آل قاسم.

ومن جامعة المنصورة المصرية يطالعنا بحث مستل من رسالة ماجستير بعنوان: «الأنشطة الرقمية لجماعات الإعلام المدرسي وأثرها على تطوير المهارات التواصلية لديهم»، أ. نشوى عزت كمال زهران؛ باحثة الماجستير بقسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية بالجامعة، وتحت إشراف الأستاذ

الدكتور محمد رضا أحمد؛ أستاذ الإعلام بكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة السويس، والأستاذ الدكتور وائل مخيمر؛ أستاذ الإذاعة والتليفزيون التعليمي المساعد بقسم الإعلام التربوي كلية التربية النوعية جامعة المنصورة، والدكتورة هالة غزالي؛ مدرس الإذاعة والتليفزيون التعليمي بقسم الإعلام التربوي كلية التربية النوعية جامعة المنصورة.

ومن جامعة المنصورة إلى جامعة الأزهر الشريف، حيث يسعدنا تقديم بحث تحت عنوان: «تحديات توظيف القيادات الرقمية في إدارات العلاقات العامة وأثرها على استدامة المرونة التنظيمية: دراسة اثنوجرافية على إدارة العلاقات العامة بشركة مصر للطيران، أ. أميرة عبد العال رجب البسيوني، باحثة دكتوراه بكلية الإعلام بنات جامعة الأزهر.

ثم يأتي تقرير مفصل عن المؤتمر العام السادس لنقابة الصحفيين المصرية، الذي عُقِد في ديسمبر ٢٠٢٤م، من إعداد: الأستاذ الدكتور حسين ربيع؛ الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر الرقمي بكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة السويس.

ومن خلال نافذة علمية إبداعية تعرض لنا أ. نورهان ربيع؛ الطالبة ببرنامج ماجستير الإعلام الرقمي، كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة السويس، في إطار مقرر «صحافة العصر الرقمي»، كتاب: «الوسائط المتعددة: كيف يمكن للأدوات الرقمية تحسين سرد القصص الصحفية؟»، تحت إشراف الأستاذ الدكتور حسين ربيع؛ الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر الرقمي بكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة السويس. كما تعرض لنا أ. يمنى سامح محمد؛ الطالبة ببرنامج ماجستير الإعلام الرقمي، كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة السويس، في إطار مقرر «صحافة العصر الرقمي» كتاب: «جودة الأخبار في العصر الرقمي»، تحت إشراف الأستاذ الدكتور حسين ربيع؛ الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر الرقمي بكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة السويس.

وتختتم المجلة بحوثها ودراساتها ببحث قيم باللغة الإنجليزية، للدكتور أحمد جمال حسن، المدرس بكلية الإعلام جامعة المعقل بالعراق، وهي تحت عنوان:

"Undergraduate Students› Use of Social Media and Its Relationship to Their Digital Citizenship and Digital Identity".

وأخيرًا، فقد أسعدنا أن نقدم لكم عددًا من البحوث والدراسات والتقارير العلمية القيمة، وعلى وعد أن نقدم لكم أعدادًا أخرى من تلك البحوث في العدد القادم من المجلة، في القريب العاجل إن شاء الله.

مدير التحرير

أ.م.د. السيد عبدالرحمن علي

تقرير عن المؤتمر العام السادس لنقابة الصحفيين المصرية

(١٤-١٦ ديسمبر ٢٠٢٤)

إعداد: أ. م. د. حسين ربيع

الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر الرقمي بكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال

جامعة السويس

تقرير عن المؤتمر العام السادس لنقابة الصحفيين المصرية
(١٤-١٦ ديسمبر ٢٠٢٤)

أ. م. د. حسين ربيع

الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر الرقمي بكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة السويس

نظمت نقابة الصحفيين المؤتمر العام السادس للصحافة المصرية خلال أيام ١٤ و١٥ و١٦ ديسمبر ٢٠٢٤ بمقر النقابة تحت شعار "دورة فلسطين.. طريق إلى التغيير"، وتضمن برنامج المؤتمر جلسات وحلقات نقاشية حول أوضاع الصحافة، وأزمة حرية الصحافة والصحف المغلقة، وأوضاع الصحفيين الاقتصادية، ومستقبل المهنة في ظل التحديات الراهنة، والتدخلات التشريعية الواجبة لتحقيق حرية الصحافة والصحفيين، وحريات الإصدار والنشر، وتحديات الإصلاح الإداري والمالي والاقتصادي، وبيئة العمل في المؤسسات والصحف المصرية، ووسائل تحسين أجور الصحفيين وتصحيح أوضاعهم المالية، كما تضمن برنامج المؤتمر حلقات نقاشية حول مستقبل الصحافة في عصر الذكاء الاصطناعي، وآليات تطوير المحتوى الورقي والإلكتروني بما يلبي احتياجات القراء، ويواكب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، والمنصات الرقمية الأخرى، وسبل زيادة الإيرادات وسط تلك التطورات الهائلة، وأزمات التمويل العنيفة، بما في ذلك الاستثمار في تدريب الصحفيين ورفع كفاءتهم. كما شمل البرنامج عقد عدة موائد مستديرة نقاشية حول أزمة الصحف المتوقفة، وتحديث منظومة القيد بالنقابة، وميثاق الشرف، ومدونات السلوك، والتنظيم التشريعي المنشود لحرية تداول المعلومات.

شارك في فعاليات المؤتمر بجلساته المختلفة وعلى مدار أيامه الثلاثة نخبة من كبار الكتّاب الصحفيين، وخبراء التدريب والتطوير، وممثلي المؤسسات الصحفية الدولية، ورؤساء التحرير، وأساتذة الصحافة والإعلام ببعض الجامعات المصرية، ومسئولي المؤسسات والهيئات الصحفية ذات الصلة بالعمل الصحفي وتحدياته، كما شهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مشاركة عدد كبير من الضيوف المصريين والعرب بالإضافة لوفد من الاتحاد الدولي للصحفيين والهيئات الصحفية والإعلامية المصرية، واتحاد الصحفيين العرب وممثلي نقابات الصحافة العربية، ورؤساء تحرير وكتاب صحفيون ومفكرون.

أطلقت الأمانة العامة للمؤتمر السادس للصحافة المصرية استبيانا للصحفيين كجزء من أعمال المؤتمر العام للتعرف على ملاحظاتهم ورؤيتهم لآليات تطوير العمل والمؤسسات وإيجاد حلول لأزمات الصحافة والصحفيين، ومستقبل صناعة الصحافة واقتصاديات الصحافة والتشريعات الصحفية، وصولاً إلى

مخرجات معبرة عن الواقع الصحفي في مصر من خلال المؤتمر، شارك في الاستبيان ١٥٦٨ صحفيا وصحفية، وكشفت نتائجه أوضاعا مأساوية للصحفيين بمصر، حيث أعلن نقيب الصحفيين أن ٧٢٪ من الصحفيين يعيشون على أقل من الحد الأدنى للأجور المحدد من الدولة بـ٦٠٠٠ جنيه شهريا (نحو ١٢٠ دولاراً أميركياً)، وأن ٤٠٪ من الصحفيين يعيشون بأقل من نصف الحد الأدنى، مقابل ٢٨.٢٪ يلامسون الحد الأدنى أو يزيدون عليه، كما أظهرت النتائج أن نحو ٦٥,٥٪ من الصحفيين إجمالاً يلجأون للعمل الإضافي لتعويض تراجع مستوى أجورهم، بخلاف أن ٣٠٪ منهم يلجؤون لأعمال غير صحفية لتحسين أجورهم.

في ختام أعمال المؤتمر تبنى مجلس أمناء المؤتمر أكثر من ٧٠ توصية خلصت إليها تلك الجلسات، على صعيد محاور المؤتمر الثلاثة وهي الحريات والتشريعات، ومستقبل الصحافة، واقتصاديات المهنة. نوجزها على النحو التالي:

أولا: التوصيات الخاصة بمستقبل الصحافة:

- **الإصلاح الإداري للمؤسسات الصحفية:**

١. تفعيل دور الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية وتقديم كل ما يتعلق بنشاط المؤسسة إلى أعضائها وعدم الاكتفاء بالميزانيات والتقارير السنوية.
٢. تحويل إدارات شئون العاملين بالمؤسسات القومية إلى إدارات الموارد البشرية بحيث يتم متابعة التطور المهني لكل صحفي وموظف.
٣. إنشاء نظام موحد للحوكمة الإدارية من قبل الهيئة الوطنية للصحافة يطبق على جميع المؤسسات الصحفية القومية مع التقييم الدوري بشكل حقيقي لضمان الإدارة الرشيدة.
٤. إنشاء وحدة للتسويق الرقمي والإعلام الاجتماعي تتولى توحيد المعايير في منصات المؤسسات الصحفية وتدريب الكوادر ومتابعتها.
٥. التعامل مع كل مؤسسة صحفية وكل إصدار داخلها كعلامة تجارية مستقلة.
٦. الاستفادة من جميع الصحفيين من خلال إعادة توزيعهم على الوظائف الصحفية المطورة والمستحدثة بعد تحديث الهيكل الوظيفي، وإخضاعهم للتدريب على مهارات تلك الوظائف.
٧. استكمال إجراءات تعيين الزملاء غير المعينين في الصحف القومية.

- **لائحة القيد:**

١. وضع لائحة جديدة للقيد بالنقابة تراعي التطورات في سوق العمل والقوانين المنظمة للصحافة والإعلام.

٢. مطالبة مجلس النقابة بتشكيل لجنة من أعضاء الجمعية العمومية والمجلس للانتهاء من وضع اللائحة الجديدة في أقرب فرصة واعتبارها ضرورة عاجلة.

- **مستقبل الصحافة الورقية:**

١. اتباع استراتيجيات التكامل والتسويق بين النسخة المطبوعة والرقمية بحيث تعمل النسخة الرقمية كمحفز يستخدم جزءا من المحتوى الورقي، ويعمل على رفع عدد الإحالات للنسخ المطبوعة.
٢. وضع نظام متطور للتوزيع بالتعاون مع الجهات المختلفة على أن تكون نقاط التوزيع رقمية ومتطورة.
٣. دعم صناعة الورق والأحبار وغيرها من مستلزمات الطباعة.
٤. توجيه استراتيجيات المحتوى نحو التحليل والتعمق والتخصص في القضايا في مقابل تقليص الأخبار.
٥. الاعتماد على الكتابة الإبداعية التي تعتمد على السرد القصصي والأفكار الجديدة.
٦. العمل على استعادة تقاليد الصحافة المصرية فى إرسال المراسلين إلى الخارج لتغطية والأحداث الإقليمية والدولية وينطبق ذلك بشكل أساسي على وكالة أنباء الشرق الأوسط التي كانت تعتبر مرجعا ومصدرا للأخبار وتغطية الأحداث الدولية بدلاً من الاعتماد فقط على وكالات الأنباء الأجنبية.

- **الصحافة الإلكترونية:**

١. تجريم حذف الأرشيف الإلكتروني للصحف.
٢. دراسة الجمهور ووضع استراتيجية محتوى طويلة المدى وتقييم المحتوى بما يناسب احتياجات ومشكلات الجمهور المستهدف.
٣. التكامل مع منصات الإعلام الاجتماعي واستغلالها لصالح المنصة الرقمية وليس العكس.

- **الذكاء الاصطناعي:**

١. الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والإشراف على دمجه في أنظمة الصحف واستخدامه في صالات التحرير وغرف الأخبار.
٢. تدريب الصحفيين على تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي المختلفة.
٣. وضع دليل معايير وإرشادات الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في الصحافة بالتعاون بين المؤسسات الصحفية المختلفة ومطوري الذكاء الاصطناعي.
٤. توعية الصحفيين بالاستخدام الراشد والأخلاقي للذكاء الاصطناعي وقواعد الشفافية والفارق بين استخدامه الشرعي وبين التزييف أو انتهاك الملكية الفكرية.

- **تطوير المحتوى:**

١. وضع سياسة تحريرية واضحة ومعلنة لكل مؤسسة صحفية ولكل إصدار صحفي مع الأخذ في الاعتبار تاريخ كل إصدار وثوابته التي لا يجب إهمالها أو مخالفتها.

٢. إلزام جميع الإصدارات والمؤسسات بسياستها التحريرية وضرورة انعكاسها على المحتوى المقدم.

٣. وضع "ستايل بوك" واضح ومكتوب ويسلم نسخة منه لجميع الصحفيين في كل إصدار.

٤. إنتاج محتوى متنوع مابين المرئي والمسموع والمقروء ملائم للجمهور المستهدف.

- **الصحف الحزبية والمتوقفة:**

١. دعم مؤسسات الدولة للصحف الحزبية لفترة زمنية محددة فى إطار جهود تنشيط الحياة السياسية والحزبية، وحصولها على نسبة من إعلانات المؤسسات الحكومية وإنشاء مطبعة مشتركة للصحف الحزبية.

- **التدريب المهني:**

١. التزام المؤسسات الصحفية والإعلامية بالإنفاق على التدريب بما يواكب التطورات المتسارعة في المهنة وتوسيع قاعدة المستفيدين منه.

٢. الاستثمار في صناعة التدريب الصحفي والإعلامي والتوعية بذلك.

٣. وضع حلول تكنولوجية لوصول لعدد أكبر من الصحفيين الموجودين في أماكن بعيدة خاصة المحافظات.. خاصة أن تكلفته أقل.

٤. الاستفادة من أصحاب الكفاءات من المدربين المصريين لتدريب الصحفيين ووضع قاعدة بيانات لهم

٥. وضع استراتيجية طويلة المدي للاحتياجات التدريبية المبنية على الواقع الصحفي وأن تشمل خريطة الاحتياجات تدريب غير النقابيين.

- **كليات الإعلام والمناهج الدراسية:**

١. فتح حوار بين كليات الإعلام بالجامعات المختلفة والمؤسسات الصحفية لوضع خارطة طريق تحدد متوسط احتياجات السوق في التخصصات المختلفة في مجال الصحافة.

٢. تطوير المناهج الدراسية بكليات الإعلام من حيث توحيد المصطلحات والمفاهيم وأساليب العمل الصحفي لتقليل المسافة الواسعة بين المناهج النظرية والممارسات العملية.

٣. تطوير أقسام كليات الإعلام وجعلها أكثر تخصصا وفقًا للوظائف الحالية المطلوبة.

٤. التوسع في ضم صحفيين ذوي خبرة وقدرة على التدريب والتدريس ضمن هيئات تدريس كليات الإعلام للتدريس العملي.

٥. إلزام كليات الإعلام الحالية بوجود استديو صوتي واستديو تلفزيوني وغرفة أخبار وصالة تحرير مصغرة لإتاحة التدريب العملي للطلاب.

ثانيا: التوصيات الخاصة بالحريات والتشريعات:

١. الإفراج عن جميع الصحفيين المحبوسين وتبييض السجون من المحبوسين في قضايا النشر والرأي والتعبير، لا سيما من جاوزوا الحد الأقصى للحبس الاحتياطي وهو عامين، والامتناع عن توجيه اتهامات جديدة لهم ليستمروا قيد الحبس.

٢. أبدي المؤتمر ترحيبه بتوجه الدولة مؤخرا إلى إخراج المئات من قوائم الإرهاب بعد مراجعة أوضاعهم، ونوصي في هذا الصدد برفع أسماء باقي الزملاء المدرجين على هذه القوائم.

٣. إصدار قانون إلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر والعلانية، في إطار التنفيذ التشريعي الكامل لنصوص الدستور بحظر توقيع عقوبات سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر والعلانية عدا التحريض على العنف والتمييز والطعن في الأعراض.

٤. التطبيق الكامل والأمين للضمانات الدستورية التي تكفل حرية الممارسة الصحفية في إطار شامل لحرية الفكر والرأي والتعبير والإبداع والصحافة والطباعة، وإزالة القيود التشريعية على حرية الصحافة بأنواعها.

٥. المسارعة إلى تنفيذ الاستحقاق الدستوري لحرية تداول المعلومات كحق أساسي للمواطن، والتوسع في استغلال المعلومات باعتبارها مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، مع التأكيد على عدم فرض قيود تعطل الحق باسم التنظيم، وذلك من خلال إصدار تشريع متكامل يكفل حرية تداول المعلومات، ويقوم على أربعة أركان: حرية الوصول، وحق الإتاحة، وتجريم المخالفة، وتنظيم التوثيق الدوري والإلزامي.

٦. رفض المؤتمر الممارسات الاحتكارية في مجالي الصحافة والإعلام، ويطالب بتفعيل دور المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المقرر دستوريا وتشريعيا لمنع تلك الممارسات.

٧. رفع الحجب عن جميع المواقع الصحفية والمواقع التي تقدم محتوى إعلاميا، ووقف استخدام الحجب كإجراء احترازي أو عقابي دون مقتضى، وبحيث لا يتم الحجب إلاّ استنادا لقرار قضائي.

٨. سرعة البت في طلبات الترخيص المقدمة من جميع المواقع الصحفية، واعتبار عدم الرد أو المراجعة خلال تسعين يوما بمثابة موافقة نهائية على منح الترخيص، وعدم التمييز بين المواقع بسبب سياساتها أو اتجاهاتها التحريرية، والتعامل معها جميعا سواء بسواء، والنظر في طلباتهم بنفس القدر من الاهتمام والسرعة.

٩. تطبيق المادة ١٥ من قانون الأحزاب السياسية على المواقع الإلكترونية التي تعتبر شكلاً من أشكال "الصحيفة" وفقاً لقانون تنظيم الإعلام، بحيث يتم إعفاء صحيفتين (ورقية وإلكترونية، أو ورقية وورقية، أو إلكترونية وإلكترونية) من رسوم التراخيص.

١٠. إعفاء المواقع التابعة للمؤسسات القائمة منذ ما قبل إصدار القانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ من مصاريف تقنين الأوضاع مساهمة في تخفيف الأعباء المالية.

١١. إقرار مدونة سلوك مهني تراعي مصالح جميع الزميلات والزملاء وتحقق بيئة عمل آمنة، بالبناء على ثلاث مدونات تم عرضها خلال أعمال المؤتمر تقدمت لجنة المرأة بالنقابة بإحداها، وتقدم عدد من الزميلات بالمدونتين الأخريين، على أن تتبنى لجنة متابعة توصيات المؤتمر حوارا موسعا للخروج بمدونة تحقق أهداف المدونات الثلاث، على ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

١٢. تبني آلية لتطوير ميثاق الشرف الصحفي ودعوة مجلس النقابة لتأسيس لجنة من شخصيات تحظى بالاستقلال والمصداقية تتلقى المقترحات في هذا الشأن من الزملاء، لمراعاة التطورات والمشاكل المستجدة.

ثالثًا: التوصيات الخاصة باقتصاديات الصحافة:

- **الإصلاحات الاقتصادية والمالية:**

١. وضع خطة بجدول زمنيٍ محدد للإصلاح الاقتصادي والمالي في المؤسسات الصحفية مع ضمان رقابة لبرنامج العمل، وفقا لما ورد في الأبحاث التي ناقشها المؤتمر.

٢. تصحيح الاختلالات في طريقة إعداد الميزانيات وضمان مناقشة جادة لها أولاً بأول فى مجالس الإدارات والجمعيات العمومية. من خلال تفعيل دور الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية وتقديم كل ما يتعلق بنشاط المؤسسة إلى أعضائها وعدم الاكتفاء بالميزانيات والتقارير السنوية واستحداث إدارات للموارد البشرية لمتابعة التطور المهني لكل صحفي وموظف مع تعزيز دور الحوكمة المالية والإدارية.

٣. نشر الميزانيات عملاً بمبدأ الشفافية وكضرورة لإشراك الصحفيين فى تقديم اقتراحاتهم لمعالجة المشاكل فيها.

٤. العمل لزيادة إيرادات المؤسسات الصحفية والصحف عن طريق تطوير أدوات التسويق والاهتمام ببحوث السوق والاستفادة منها والاستثمار في التحول الرقمي، والتوسع في تدريب الصحفيين على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى، وإدارة المحتوى الإلكتروني بوسائل تتيح جذب المعلنين، واستحداث مصادر تمويل جديدة، والاستثمار في مجالات متصلة بالصحافة.

٥. مشارك عدة مؤسسات صحفية وصحف فى إنشاء مصنع كبير للورق لتوفير تكلفة استيراده.

٦. العمل لتطوير المحتوى بطريقة تمكّن المؤسسات الصحفية والصحف من إعداد نشرات صباحية يومية مدفوعة تتضمن أخبارا وقصصَ خبرية وتقارير حصرية، وتحليلات متميزة، والعمل لتسويقها.
٧. إسقاط فوائد ديون الضرائب والتأمينات الاجتماعية، على مختلف المؤسسات والصحف العامة والحزبية والخاصة، وجدولة أصل الدين.
٨. معاملة الصحف الخاصة وفق نظام الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من مزايا القانون المنظم لنشاطها.
٩. تقديم إعفاءات جمركية وضريبية، لمستلزمات صناعة الصحافة.
١٠. دعم تأسيس شعبة للصحف الخاصة، باتحاد الغرف التجارية، تنفيذاً لقرار الغرفة التجارية بالقاهرة رقم ١٦٢ لعام ٢٠١٩.

- **زيادة دخل الصحفيين وتحسين أوضاعهم:**

١. استمرار حملة "نحو أجر عادل للصحفيين" التي أطلقتها النقابة مؤخرا.
٢. ضرورة التزام جميع المؤسسات الصحفية والصحف بتطبيق الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي، ووضع هياكل واضحة للأجور بما يراعي سنوات الخدمة، وبدون أي تمييز. ودعوة مجلس النقابة إلى وضع آلية لمتابعة ذلك واتخاذ إجراءات ضد غير الملتزمين.
٣. أن يحظر على المؤسسات والصحف الاكتفاء ببدل التدريب والتكنولوجيا كأجر أو دخل وحيد للصحفي. ودعوة مجلس النقابة إلى وضع آلية لمتابعة ذلك واتخاذ إجراءات ضد غير الملتزمين.
٤. رفع رؤية النقابة حول مشروع قانون العمل التي أنجزتها لجنة الحريات والتشريعات بالمؤتمر إلى مجلس النواب والنواب الصحفيين لتبنيها، والعمل الجاد على تمرير رؤية الصحفيين لهذا المشروع على ضوء الواقع والقانون الحالي، وسيتولى البيان النهائي تفصيل هذه الرؤية. وبالأخص ما يلي:

- توحيد تعريف الأجر بعبارات واضحة صارمة جامعة، مانعة لأي محاولة للتلاعب وتضمن حصول الصحفي على حقه كاملاً.
- إضافة تعريف واضح للحد الأدنى للأجر الذي تقرر الحكومة تطبيقه على المستوى القومي، والاعتداد بمصطلح "الأجر الشامل" وحده في هذا الإطار، لتلافي المغايرة في تعريف الأجر بين قرارات الحكومة وبعضها.
- ضمان تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور بوضع حد أدنى في جميع القطاعات على المستوى القومي، ومنها الصحافة والنشر، وذلك من خلال إلزام المجلس بتحديد معايير معلنة تضمن الأجر العادل لكل عامل في كل قطاع.
- أن ينص القانون على معايير بعينها يلتزم بها المجلس الأعلى للأجور عند تحديد الزيادات السنوية للأجر مثل نسبة الفائدة المحددة من البنك المركزي أو معدل التضخم، بما يحقق التوازن بين طرفي علاقة العمل والحفاظ على معدلات الإنتاج.

- تعديل نسبة العلاوة السنوية إلى ٧٪ من الأجر الشامل، واستحداث دور للنقابة المهنية أو العمالية للتأكد من معقولية طلبات أصحاب الأعمال لتخفيض العلاوات.
- حذف إمكانية طلب التخفيض أو الإعفاء من صرف الحد الأدنى للأجور، وتشديد الغرامة على المخالفين.
- حظر إبرام عقود عمل مؤقتة في أعمال دائمة، وتحديث أنماط عقود العمل بما يناسب احتياجات السوق.
- اتخاذ إجراءات ضد المؤسسات التي تقوم بفصل الصحفيين تعسفيا، وكذلك اتخاذ إجراءات ضد إدارات تلك الصحف دون الإخلال بحقوق باقي الصحفيين وتدخل النقابة لضبط مواد الفصل في مشروع قانون العمل بما يضمن الحفاظ على مصالح العاملين وحقوقهم الاقتصادية.
- غلق الباب الخلفي للفصل التعسفي من خلال السماح بإنهاء عقد العمل غير محدد المدة، ووجوب أن يكون الإخطار قبل ستة أشهر على الأقل ومن خلال القاضي الوقتي بالمحكمة العمالية.
- ضرورة إدماج النقابات المهنية في الإجراءات المقررة والتشكيلات المركزية والإقليمية، إلى جانب التنظيمات النقابية والعمالية.
- تطبيق التوصيات التي أقرها الصحفيين في استبيان الرأي الخاص بالمؤتمر بشأن إصلاح أوضاع الصحافة والصحفيين.
- اتخاذ إجراءات واضحة لمنع التمييز ضد النساء في أماكن العمل، وأن تضاف إلى مهام المجلس الأعلى لتنمية الموارد والمهارات البشرية وضع لائحة سلوك نموذجية يمكن تطبيقها بذاتها، أو الاسترشاد بها لوضع لائحة ذات ضمانات أكبر في كل منشأة، تكفل حماية العاملات والعاملين من التمييز والتنمر والتحرش والمخالفات السلوكية الأخرى.

٥. تفعيل الرقابة على المنشآت لضبط المخالفات.

٦. العمل لضمان ألا يقل أجر أو معاش أى صحفي في المؤسسات الصحفية والصحف عن الحد الأدنى الرسمي للأجور (٦ آلاف جنيه) والسعي لتوفير موارد لرفع معاش النقابة.

٧. حث النقابة على التفاوض مع الحكومة لتحقيق زيادة مناسبة على قيمة بدل التدريب والتكنولوجيا بما يواكب الارتفاع في تكاليف التدريب والأجهزة التكنولوجية الحديثة، لعلاج ما كشفت عنه نتائج استطلاع الرأي الذي أطلقته النقابة قبل المؤتمر.

وفي الختام، قرر المؤتمر تشكيل أمانة دائمة لمتابعة تنفيذ التوصيات والمقترحات الواردة فى البيان الختامى على أن تضم النقيب والنقباء السابقين وممثلين عن مجلس النقابة وأمين عام المؤتمر وأعضاء الأمانة وممثلين من أعضاء الجمعية العمومية. كما قرر المؤتمر انتظام دورية انعقاد المؤتمر كل عامين بحيث يبدأ كل مؤتمر مما انتهى إليه سابقه.